

من تبين له وجه الخطأ فيها ، فقد جاء في بعض ما روى من هذا الشأن ، أن المنصور حين سمع مقالة مالك أكبره وشكره ودعا له بالتوفيق.

ان مالكا لم تستهوه هذه الفكرة ، وان كان فيها كل التأييد لمذهبه ، ولم ينتهر الفرصة لقبول هذا الاقتراح ممن يملك تنفيذه وحمل الناس عليه بما له من قوة السلطان والحكم ، فلقد كان أجل من أن يخدعه هذا الاغراء عن الحق ، وأجل من أن يتعصب لنفسه أو لمذهبه في هذه القضية الاساسية ، وأجل من أن يكتم السلطان ما يجب عليه من النصح له وللمسلمين ، وان فوت عليه هذا النصح ما قد يحرض عليه كثير من الناس.

ان مالكا قد أرجع المسألة إلى أصلها ، ولم ينظر إلى أواخر الأمر في هذا الخلاف بين علماء الشريعة ، وإنّما نظر إلى أوائله ، فهذا الخلاف في أصله ليس صادرا عن الهوى والتعصب ، ولكنه صادر عن أصول الشريعة وأدلتها التي يجب على المسلمين أن يعولوا عليها في معرفة دينهم ، والتعبد بما شرعه الله لهم ، فالقرآن الكريم الذي هو المصدر الأول والاعظم للمسلمين ، قد نزل بأسلوب كان من رحمة الله وفضله على خلقه أنه جاء قاطعا في أصول العقائد وما لا يتغير بتغير الأزمان والاحوال ، محتملا في كثير مما وراء ذلك من الأمور والاحكام ، فكان ذلك من أول أسباب الخلاف تبعا لاختلاف الافهام ، وقواعد النظر ، وتقدير العلل والمصالح ، والسنة المطهرة لم تكن قد دوت ، وإنّما اعتمد الناس على روايات تلقوها عن حفظها ووعاها ، وكثير من هذه الروايات عن فعل فعله الرسول ، أو قول قاله ، وربما حف بهذا الفعل أو بهذا القول قرائن وظروف تساعد على فهمه ، وربما خلا من ذلك ، وقد تأتى الرواية من طريق بلفظ غير ما جاءت به من طريق آخر ، وقد تبلغ الرواية هذا العالم ، أو هذا البلد ، ولا تبلغ غيرهما ، إلى غير ذلك مما كان ذا أثر ظاهر في الخلاف ، وقد اختلفت كذلك القواعد التي استنبطها العلماء لفهم الكتاب والسنة ، والأدلة التي رأى بعضهم أنها تفيد حكم الله ورأى غيره أن كتاب الله وسنة رسوله مغنيان عنها .